التنمية المستديمة: نظرة الفكر الوضعي واستشراف للبديل الإسلامي

أ. وزاني محمد
جامعة الدكتور مولاي الطاهر
سعيدة - الجزائر

مقدمة:

إن موضوع التنمية أخذ بعدا جديدا، حيث أصبح العامل الاقتصادي في العملية التنموية ما هو إلا وسيلة من الوسائل التي تعمل على تحسين النواحي الاجتماعية لدى أبناء المجتمع على اختلاف طبقاتهم.

و مرورا بمرحلة الثمانينات والتسعينات، تطور مفهوم التنمية، وأصبح الإنسان بموجبه هو صانع التنمية وهو هدفها في ذات الوقت، وارتكز المفهوم الجديد للتنمية على ضرورة المواءمة بين المعيار الاقتصادي والمعيار الاجتماعي، وتم الجمع ما بين العوامل الاجتماعية والاقتصادية والبيئية في نطاق متكامل أطلق عليه اسم (الاسم الشائع) التنمية المستدامة (والمصطلح الذي يفي بالمعنى المطلوب هو: **التنمية المستديمة**•) [1].

ومن منظور الفكر الإسلامي يقتضي الأمر تحليل وفحص مفهوم التنمية المستدامة وما يرتبط بها من مختلف المصطلحات والتداعيات التي أفرزها الأفكار والسياسات الوضعية حتى يتسنى لنا قبول أو رفض ما يتطلب ذلك، ومعالجة النقائص الموجودة، وهذا ما سنحاول الوقوف عنده من خلال هذه الورقة البحثية.

1/**التنمية وأبعادها المفاهيمية**:

إن تناول موضوع التنمية يدفعنا للحديث عن مدلول كل من النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية وصولا إلى التنمية المستدامة، وما يتطلب ذلك من التفرقة بينهم. فمعنى النمو

والتنمية في الجوهر يشير إلى زيادة الطاقة الإنتاجية للاقتصاد الوطني والمساهمة في إحـــداث تغيير نحو الأحسن لمختلف الأنشطة الاقتصادية، وتنمية الإمكانات المادية والبشرية بهـــدف زيادة الدخل الحقيقي في المجتمع وحسن توزيعه، ولكن يجب التمييز بين النمو الاقتصـــادي والتنمية الاقتصادية[2]، بحيث يشير النمو الاقتصادي إلى مجرد الزيادة الكميـــة في متوســـط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي.

1ـ1ـمفهوم النمو الاقتصادي:

المقصود بالنمو الاقتصادي[3] هو تلك الزيادة التي تحدث في الناتج المحلي الإجمالي)أو الدخل الوطني الإجمالي(مما يؤدي إلى زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني يفوق معدل النمو السكاني. فإذا ما حصل العكس كان معدل نمو السكان أكبر من زيادة متوسط الفرد من الدخل الوطني بالرغم من حصول الزيادة في الناتج المحلي.

فالنمو يحدث بصورة تلقائية دون تغيير في البنية الاقتصادية والاجتماعية أي أنه ربما لا يتضمن أكثر من زيادة الناتج الوطني الخام أو زيادة العناصر المستخدمة وزيادة كفاءتها الإنتاجية.

و قد اكتشف علماء الاجتماع أن النمو الاقتصادي الذي شهدته الكثير من الدول في الخمسينيات والستينيات لم يكن مصحوبا بتنمية نوعية مستوى المعيشة، وهذا ما أظهرتـــه تجربة العالم الثالث. [4]

1ـ2ـمفهوم التنمية الاقتصادية:

للتنمية العديد من التعاريف، [5] حيث أنها تشمل النمو وتتضمنه وتمس مختلف مقومات الحياة الاجتماعية والمؤسسات، أي أنها تلك العملية التي تتحقق من خلالها زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني على مدار الزمن والتي تحدث تغيرات في الهيكل الإنتاجي والإطار التنظيمي ونوعية السلع والخدمات المنتجة إضافة إلى إحداث تغيير في هيكل توزيع الدخل لصالح الطبقة الفقيرة.

وتعتبر التنمية الاقتصادية ظاهرة مركبة تتضمن حدوث تغيير في الهياكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية[6]، والمفهوم العكسي للتنمية هو التخلف.

هذه الأفكار كانت سائدة بعد الحرب العالمية الثانية، فكانت البلدان المتطورة تسمح بإحداث نوع من التطور برفع مستوى مداخيل الأفراد وزيادة طلبهم ليس بهدف خلق وسائل ذاتية للاعتماد عليها، بل من أجل إيجاد أسواق جديدة لتصريف منتجات بلدانهم المتقدمة، فقد ضاقت أسواقها بالمنتجات الصناعية المكدسة بعد الحرب، وأصبحت هذه الدول المستعمرة مقتنعة بضرورة التخلي عن الاستعمار مما أدى بالدول المستقلة حديثا تبحث عن أنجع الأساليب لتحقيق التنمية.

وتطور مفهوم التنمية الاقتصادية بعد ما كان يحمل البعد الاقتصادي البحث فقط غافلا بذلك الحقائق الإنسانية والاجتماعية والحضارية التي يجب أن تشملها إستراتيجية التنمية بالمفهوم الحديث ذو البعد المستديم. إذ لا يمكن أن تقتصر التنمية على تحقيق أهداف اقتصادية فقط، بل من الضروري السعي إلى تحقيق الأبعاد الإنسانية والحضارية والبيئية للمجتمعات.

1.3ـ مفهوم التنمية المستديمة:

يتكون اصطلاح التنمية المستدامة الشائع الاستعمال من لفظتين، هما: التنمية، والمستدامة. والتنمية في اللغة مصدر من الفعل (نمّى). يقال: أنميت الشيء ونمّيته: جعلته ناميا[7]. أما كلمة (المستدامة) فمأخوذة من استدامة الشيء، أي: طلب دوامه[8]. ومن الناحية الاصطلاحية يراد بالتنمية زيادة الموارد والقدرات الإنتاجية. وهذا المصطلح – برغم حداثته – يستعمل للدلالة على أنماط مختلفة من الأنشطة البشرية، مثل: التنمية الاقتصادية، والتنمية الاجتماعية، والتنمية البشرية،... الخ.

سلط مؤتمر ري ودي جانيرو بالبرازيل عام 1992 الذي عرف"بمؤتمر قمة الأرض" الضوء على ضرورة معالجة قضايا البيئة والتنمية حفاظا على مستقبل الإنسان جراء التغيرات

الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي صاحبها الأضرار بالبيئة، بحيث أثار اهتمام الرأي العام العالمي بالعلاقة المتبادلة بين الأبعاد البيئية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية للتنمية.

وفي هذا الإطار تم إبرام العديد من الاتفاقيات الدولية حول قضايا تغير المناخ والمحافظة على الغابات ومكافحة التصحر وقضايا الطاقة والمياه، والتنوع البيولوجي. كما مهد المؤتمر الطريق حول مفهوم موحد للتنمية المستدامة الذي يوضح التوازن بين النمو الاقتصادي والاجتماعي والمحافظة على البيئة " التنمية المستدامة هي تلك التنمية التي تلبي حاجات الحاضر دون أن تخل بقدرة المحيط الطبيعي حتى لا تعرض قدرة أجيال المستقبل لعدم تلبية حاجاتهم " [9]

وترتكز التنمية المستديمة على عدة عناصر أساسية تشكل أبعادها الثلاث[10]: **البعد الاقتصادي، والبعد الإنساني الاجتماعي، والبعد البيئي**.

إن قمة الأرض المنعقدة بالعاصمة البرازيلية ريو دي جانيرو (**ريو + 20**) خلال يومي 20-22 يونيو/ حزيران 2012 ركزت على التنمية المستدامة والاقتصاد الأخضر. هذه القمة تأتي بعد عشرين سنة من انطلاق سلسلة قمم الأرض في عام 1992، والتي أكدت على ضرورة استكمال كافة الدول وضع إستراتيجية للتنمية في المسائل الأساسية كالمياه، والطاقة، والصحة، والزراعة، والتنوع البيولوجي، والفقر، والتجارة، ونقل التكنولوجيا، والتعليم، والمعلومات، والبحوث، جاءت مخيبة للآمال، حيث اتضح غياب الإرادة السياسية لدى بعض الحكومات خاصة للدول الصناعية لتعارض مصالحها مع طموحات الفقراء والناشطين البيئيين نظرا لحدوث المزيد من التدهور البيئي وارتفاع مستويات انبعاث الغازات الدفينة والاستغلال المفرط للموارد الطبيعية فضلا عن تزايد معدلات الفقر، وهذا ما يعكس أن المصالح والاعتبارات الاقتصادية لا تزال تهيمن على مفاهيم الاستدامة وحماية البيئة أمام زيادة معدلات الدخل الوطني للبلدان الصناعية وتوسع شركاتها.

و يمكن تلخيص مراحل تطور مفهوم التنمية في الجدول التالي:

المراحل	الفترة	مفهوم التنمية
1	نهاية الحرب العالمية الثانية إلى منتصف ستينيات القرن العشرين.	التنمية = النمو الاقتصادي.
2	منتصف الستينيات إلى منتصف سبعينيات القرن العشرين.	التنمية = النمو الاقتصادي + التوزيع العادل.
3	منتصف السبعينيات إلى منتصف ثمانينيات القرن العشرين.	التنمية الشاملة = الاهتمام بجميع الجوانب الاقتصادية والاجتماعية.
4	منذ سنة 1990وحتى وقتنا الحاضر.	التنمية البشرية = تحقيق مستوى حياة كريمة وصحية للسكان.
5	منذ قمة الأرض سنة 1992.	التنمية المستدامة = النمو الاقتصادي +التوزيع العادل للنمر الاقتصادي +الاهتمام بجميع جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

المصدر: عثمان محمد غنيم وماجدة أبو زنط، **التنمية المستدامة: فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها** (عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع، 2008.)، ص ص 286-287.

إن أي تعريف للتنمية المستديمة لا يضع محور التنمية وينسجها حول البشر يعد تعريفا قاصرا، فالإنسان فضله الله على كثير من المخلوقات وسخرها من أجله، قال الله تعالى "

ولقد كرمنا بني ءآدم وحملناهم في البر والبحر ورزقناهم من الطيبات وفضلناهم علـــى كثير ممن خلقنا تفضيلا "[11]، وهذا المعنى تشير إليه آيات أخرى قي الذكر الحكيم.

وضمن هذه المقاربة فإن أي تنمية تتجاوز أو تتصادم مع القيم الدينية للمجتمع فسوف تنتهي بالخسران والفشل، لأن البعد الديني هو المهيمن على كافة الأبعاد الأخرى نظرا لكونه دافع لحركة الإنسان في الحياة والسياج المنيع للتنمية المستديمة.

1ـ4ـالتنمية من منظور إسلامي:

ينطلق التصور الإسلامي للتنمية من أن الله سبحانه وتعالى خلق الكـــون واســـتخلف الإنسان في الأرض ليقوم بمهمة الإعمار وفق الشريعة الإسلامية، حيث قال الحق عز وجل في هذا الشأن "**هو أنشأكم من الأرض وأستعمركم فيها**" [12] أي خلق لكم الأرض لتقوموا بعمارتها وإعمارها وتزرعوها وتستخرجوا معادنها، وقال الله تعالى " **ثم جعلناكم خلائف في الأرض من بعدهم لننظر كيف تعملون**"[13]، وتحفل السنة النبوية بالعديد من الأحاديـــث الشريفة التي تحث على عمارة الأرض.

ففي الحث على الغرس والتشجير والزرع: روى البخاري عن أنس (رضي الله عنه) أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: "إن قامت الساعة، وفي يد أحـــدكم فســـيلة، فـــإن استطاع ألا تقوم حتى يغرسها، فليغرسها".

فالتنمية المقصودة في الدين الإسلامي الحنيف أخلاقية، وروحية، وتعبدية أيضا تهـــدف إلى تنمية الإنسان والرقي به حضاريا وماديا على أساس فلسفة الاســـتخلاف والعمـــارة. وكما يرى الكثير من الباحثين والفقهاء أن التنمية لا تقتصر على عملية الإنتاج والاستثمار بل هي عملية كفاية الإنتاج وعدالة التوزيع وتحسين الظروف الاجتماعية والإنسانية لإقامة مجتمع إنساني وفق المنهج الإسلامي المتكامل.

على الرغم من حداثة مصطلح (التنمية المستديمة) فإن مفهومه ليس بجديد على الإسلام والمسلمين. فقد حفل القرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة بالعديد من النصوص التي تمثـــل

الركائز الأساسية للتنمية المستديمة، وتضع الضوابط التي تحكم علاقة الإنسان بالبيئة من أجل ضمان استمراريتها صالحة للحياة إلى أن يأتي أمر الله.

و الجدير بالذكر والتأكيد أن مفهوم التنمية المستدامة في الإسلام أكثر شمولا، بل إنه أكثر إلزاما من المفهوم المناظر الذي تم تبنيه في أجندة القرن الحادي والعشرين المنبثقة عن قمة (ريو).

فالنظرة الإسلامية الشاملة للتنمية المستدامة توجب ألا تتم هذه التنمية بمعزل عن الضوابط الدينية والأخلاقية، لأن هذه الضوابط هي التي تحول دون أية تجاوزات تفقد التنمية المستدامة مبررات استمراريتها، وفي الوقت نفسه فإن النظرة الإسلامية الشاملة للتنمية المستديمة تعنى بالنواحي المادية، جنبا إلى جنب مع النواحي الروحية والخلقية.

وهكذا، فإن مهمة التنمية المستديمة في المنظور الإسلامي هي توفير متطلبات البشرية حاليا ومستقبلا، سواء أكانت مادية أو روحية، بما في ذلك حق الإنسان في كل عصر ومصر في أن يكون له نصيب من التنمية الخُلقية والثقافية والاجتماعية، وهذا بُعد مهم تختلف فيه التنمية المستديمة في المنظور الإسلامي عن التنمية المستديمة في النظم والأفكار الأخرى.

2/ التنمية المستديمة ومأزق النموذج الوضعي:

التجربة التاريخية للتنمية التي عرفها العالم يعترضها الانتقاد فيما يلي:

- **أو لا:** منافع التنمية لم تتوزع بصورة عادلة، وعدد الذين هم في حالة من الفقر المدقع وسوء التغذية ظل عاليا، بل تصاعد في بعض المناطق، رغم المكاسب التي حققتها بعض الطبقات على مستوى العالم.
- **ثانيًا:** الأثر المدمر على البيئات والبنيات الاجتماعية المحلية، كالقطع الجائر للغابات، والاستخدام غير المرشد للمياه، والصيد العشوائي. كذلك تعاني المناطق الحضرية في الدول النامية من تلوث بيئي حاد، ونقص في سبل الانتقال، والاتصال، وفي المياه النظيفة، ونظم الصرف الصحي.

هذه المشاكل المطروحة بشدة تجعل من الحياة على الأرض مهددة بخطر حقيقـــي. إن النظرة السطحية إلى التنمية ناقصة وغير كافية لرهانات القرن الحادي والعشرين.

لقد أدى الوعي المتزايد بمخاطر النموذج التنموي السائد إلى تزايد القبول على مفهوم التنمية المستديمة، فما هي إذن هذه التنمية المستديمة ؟

2ـ1ـتعريف التنمية المستديمة:

إن مفهوم التنمية المستديمة لم يأت استجابة لمشاكل التنمية في الدول النامية فحســـب، بل كان استجابة، بصورة أكبر، للنتائج السلبية التي يعاني منها كوكبنا ومجتمعاتنا بســـبب تطبيقات النموذج الرأسمالي الغربي. لذلك فإن المفهوم يعني، عمليًا، أن يقاس تقدم أو تخلف أي دولة، غنية أو فقيرة، على أساس معايير الاستدامة في التنمية.

والتعريف الذي يلقى شهرة أكثر (بغض النظر عن الإجماع)، الذي يستعين بـــه أي باحث في هذا الموضوع، هو ذلك الذي ورد في تقرير لجنة برندتلاند♦ المشار إليه، حيـــث عرف التنمية المستديمة بأنها:

التنمية التي تلبي حاجات الأجيال الحالية دون أن تعرض للخطـــر قـــدرة أجيـــال المستقبل على تلبية حاجاتهم.

2ـ2ـموجهات التنمية المستديمة:

- **الاستخدام الأمثل للموارد:** ينبغي تشجيع، ودعم، وتطوير، وتوظيف نظم للتســـعير المناسب للموارد، وإدارة الطلب، وتخصيص الموارد، مع توظيـــف آليـــات الثـــواب والعقاب، لتشجيع الاستخدام الأمثل لها، واستصحاب التكلفة البيئية، والاجتماعيـــة للقرارات التنموية.
- **المشاركة الشعبية:** لابد من إنشاء المنابر الشورية المناسبة، بما يشجع كل المواطنين على المشاركة في بناء القرار.

- **التفاهم والاحترام:** لابد من الوعي بأن جميع المواطنين شركاء في بيئة عامة، بأبعادها الاقتصادية، والاجتماعية، والطبيعية. لذلك يصبح من الضروري تفهم واحترام اختلاف الآراء، واحترام قيم الناس، وتقاليدهم، وطموحاتهم، حتى تتحقق إدارة عادلة للموارد المشتركة.
- **الوصول إلى المعلومات:** ينبغي تشجيع، ودعم تطوير، وتحديث، القاعدة المعلوماتية لبيئتنا الطبيعية، والاجتماعية، والاقتصادية، وتمكين المواطنين، والعدل بينهم في فرص الوصول، في الوقت المناسب، إلى تلك المعلومات.
- **عمليات التخطيط واتخاذ القرارات:** ينبغي تشجيع، ودعم، عمليات اتخاذ القرار، والتخطيط، المفتوحة والمحققة للتكامل بين القطاعات، وذات الفعالية، والتوقيت المناسب.

2ـ3ـمتطلبات التنمية المستديمة [14]:

لكي تتحقق التنمية المستديمة يتطلب توافر ستة أنظمة:

- **نظام إنتاجي:** يراعي كل الاعتبارات اللازمة لحفظ القاعدة البيئية للتنمية.
- **نظام تكنولوجي:** يبحث باستمرار عن إيجاد حلول مبتكرة وتكنولوجيا صديقة للبيئة.
- **نظام اقتصادي:** قادر على توليد الفوائض والمعرفة التقنية على أسس التواصل والاستقلالية.
- **نظام سياسي:** يؤمن المشاركة والتواصل المؤثر في صناعة القرارات.
- **نظام إداري:** يتسم بالمرونة والقدرة على التصحيح الذاتي.
- **نظام دولي:** يراعي أنماط وأشكال التواصلية في التجارة والتمويل.

2ـ4ـمبادئ التمنية المستديمة:

مع بداية القرن 21 بدأت تتبلور عقيدة جديدة تبناها البنك العالمي للإنشاء والتعمير تقوم على عشر(10) مبادئ أساسية:

1. تحديد الأولويات بعناية، ووضع خطة قائمة على التحليل للآثار الصحية والإنتاجية والايكولوجية)البيئية(وتحديد المشكلات الواجب التصدي لها بفعالية. اغتنام الفرص لتحقيق الربح لكل الأطراف.
2. الاستفادة من كل دولار، تحديد السب الأقل تكلفة لتصدي للمشكلات البيئية.
3. استخدام القدرات الإدارية والتنظيمية، بإدخال مبدأ الحوافز على المؤسسات التي تسعى إلى التقليل من أخطار البيئة.
4. استخدام أدوات السوق حيثما يكون ممكنا مثل فرص الضرائب ورسوم على انبعاث الغاز وتدفق النفايات.
5. العمل على القطاع الخاص، باعتباره عنصرا أساسيا في العملية الاستثمارية وتوجيه التمويل الخاص صوب أنشطة تحسين البيئة مثل مرافق معالجة النفايات وتحسين كفاءة الطاقة.
6. اشتراك المجتمع المدني في عملية التنمية وذلك بنشر الوعي.
7. توظيف الشراكة التي تحقق راحا والتصدي لبعض قضايا البيئة.
8. تحسين الأداء الإداري المبني على الكفاءة والفعالية.
9. إدماج البيئة من البداية، وهذا ما يخفض تكاليف الوقاية والمعالجة.[15]

2ـ5ـمأزق النموذج الوضعي حيال مستلزمات التنمية المستديمة:

لقد اهتم علم الاقتصاد في فترة المدرسة الكلاسيكية من بعد "**آدم سميث**" بقضية نمو الثروة وتأثير توزيع الدخل على النمو.. وتم فصل الأخلاق عن التحليل الاقتصادي وبقي مع ذلك الاهتمام بالقضايا العامة تحت مسمى الاقتصاد السياسي Political Economy وفي عصر المدرسة النيوكلاسيكية ازداد بعد علم الاقتصاد عن الواقع حيث ادعى المنتمون إلى هذه المدرسة الحيادية العلمية التامة، أي تجريد للظاهر الاقتصادية عن غيرها من الظواهر ح – حتى كما ادعوا – يتم تحليلها بشكل "علمي".وعرف علم الاقتصاد في الفترة النيوكلاسيكية باسم الاقتصاد البحت.ثم ظهرت المدرسة الكينزية لتثبت لأول مر في تاريخ

الاقتصاد الرأسمالي عدم قدرة الأسواق الحرة على استعادة التوازن تلقائيا وضرورة التـــدخل بسياسات مالية ونقدية في حالات الكساد.

ولكن الثور ة الكينزية لم تتدخل في المعطيات الأساسية للنظام الاقتصادي الحر فظلت فلسفة هذا النظام تدور حول إشباع الحاجات المادية للأفراد.. و لم تتطور اقتصاديات الرفاه أبدا بجانبها غير المادي أو الروحي لتذوق طعم الحياة جنبا إلى جنب مع الجانب بالمادي.

وقد ساهم التقدم التقي من خلال عمليات الابتكار التي يقوم بها رجال الأعمـــال في إزكاء الرغبات البشرية في الحصول على مزيد من المتعـــة بتقـــديم ســـلع جديـــد دائمـــا للمستهلكين، فكان النمو يتحقق بصفة مستمرة والتقارير الاقتصادية العالمية تشيد بمعدلات النمو المرتفعة وتقارن بين الدول المختلفة على أساس مقدرتها في هذا الصدد، وكل هذا كان يعني مزيد من المصانع ومزيد من الأدخنة والغازات الناجمة عن احتراق الطاقة ومزيد مـــن العوادم الصناعية تدفن في التربة أو تلقى في مياه المحيطات والبحار أو الأنهار.. وكان يعـــني استهلاك المزيد من موارد الثرو ةالطبيعية من باطن الأرض كالمعـــادن أو مـــن ظاهرهـــا كالأشجار كما أنه في الزراعة كان يعني استخدام المزيد من المبيدات الحشرية والكيماويات الصناعية في تسميد الأرض.. إنه النمو المستمر والمتزايد والذي يرتبط بالرغبات المادية غير المحدودة من قبل المستهلكين في إطار فلسفة اللذة ويرتبط بالرغبة في تحقيق أكبر أرباح ممكنة وبصفة مستمرة من قبل المنتجين.

في هذا الإطار هل يستطيع علم الاقتصاد الوضعي أن يتجاوب مـــع قضـــية التنميـــة المستديمة ومتطلباتها الأساسية؟ إن هذه القضية – كما اتضح من الصـــفحات الســـابقة – تستدعي تغييراً جوهرياً في المفاهيم الفلسفية والتي قام عليها علم الاقتصاد الوضعي أو ينهار لأجل علم اقتصادي يقوم ويستطيع أن يستجيب للمعطيات الجديدة. [16]

إذا أين يمكن أن تتحرى البشرية مخرجًا لها من هذا المأزق خارج النموذج الحـــالي؟ لم يبق إلا خيارًا واحدًا، في إطار النموذج الكلي للظـــاهرة الاجتماعيـــة، وهـــو النمـــوذج التوحيدي، الذي يمثل الإسلام تجّليه التاريخي الأتم، فإلى ذلك الخيار إذن.

3/ **التنمية المستديمة في ظل الدين الإسلامي**:

ناقش الفكر الإسلامي ووضع ضوابط وتشريعات محكمة لرعاية البيئة وحمايتها من التلوث والفساد، ورسخ المنهج الإسلامي حدود هذه التشريعات على أساس الالتزام بمبدأين أساسيين:

- **المبدأ الأول**: درء المفاسد حتى لا يصاب كل فرد والمجتمع والبيئة بالأذى والضرر، حيث لا ضرر بالنفس ولا ضرار بالغير.
- **المبدأ الثاني**: فهو جلب المصالح وبذل كل الجهود التي من شأنها تحقيق الخير والمنفعة للجماعة البشرية ابتغاء مرضاة الله ورحمته.

إن من الركائز الأساسية لفكر التنمية المستديمة هو وحدة المصير والمستقبل المشترك، فالتلوث لا يعترف بالحدود، حيث ما يميز المنهج الإسلامي في الحفاظ على البيئة هو إبراز قيم الترشيد في الاستهلاك بالتوسط والاعتدال، في سورة البقرة: "**وجعلناكم أمة وسطاً**"، وقال تعالى في سورة الأعراف": **وكلوا وأشربوا ولا تسرفوا إن الله لا يحب المسَّرفين**". كما نهى عن الإسراف في مواضع كثيرة، حيث قال تعالى في سورة الأنعام: "**كلوا من ثمره إذا أثمر وأتوا حقه يوم حصاده، ولا تسرفوا إنه لا يحب المسرفين** ".

لقد دعا الإسلام في سورة الفرقان: " **وَالَّذِينَ إِذَا أَنْفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ يَقْتُرُوا وَكَانَ بَيْنَ ذَلِكَ قَوَامًا (67)** "إلى الاعتدال حتى في الإنفاق. لقد حارب الإسلام القيم والعادات الاستهلاكية المسرفة، وأبرز مدى خطورتها ومخاطرها على المجتمع، فعمل على نشر وإرساء العادات والقيم الاستهلاكية الرشيدة، التي وازن بين المتاح والمطلوب، قال صلى الله عليه وسلم: (لا تسرفوا ولو كنتم على نهر جار(ابن ماجه.

فالوسطية الرشيدة إذن هي مسلك المسلمين، ودعوة الإسلام لإتباعه في كل الأحوال، فإنها خير ضمان لحماية التوازن البيئي من أجل احتضان الحياة واستمرارها على كوكب الأرض.فإن معظم الدراسات التي أجريت حول مشكلات التلوث البيئي أكدت على وجود علاقة وثيقة بين إسراف الإنسان في تعامله مع مكونات البيئة المختلفة وبين التلوث البيئي

بجميع أشكاله، والإسراف يفضي إلى مشكلات بيئية أخرى لا يقتصر تأثيرها على الإنسان وحده، بل يمتد ليشمل باقي الأحياء التي تشاركه الحياة على كوكب الأرض.

لا شك أن خير وسيلة لإنقاذ البشرية أو البيئة من أثار الإسراف واستنزاف الموارد الطبيعية دون جدوى أو دون اكتراث بالأخطار إنما بالعودة إلى منهج الوسطية والاعتدال، على أن الدعوة الوسطية والاعتدال لا تعني بطبيعة الحال أن يقف الإنسان مكتوف الأيدي إزاء النظم البيئية المحيطة به، أو أن يعطل أداء واجب التعمير الذي تقتضيه أمانة الاستخلاف في الأرض، يجب على الإنسان أن يتعامل مع نظم الطبيعة والبيئة بما يمكنه من تطوير حياته دون إسراف في استخدام الموارد الطبيعية أو جور على حقوق الآخرين.

العديد من التقاليد الإسلامية تحث على حماية البيئة والاهتمام بالنظافة العامة. فالإسلام بكماله وشموله، لم يدع شيئاً فيه سعادة للبشرية ورقيها، إلاّ ووضع له الضوابط الدقيقة والمعايير الواضحة.

3ـ1ـالاستراتيجيات البديلة لتحقيق التنمية المستديمة:

يَرجع **مالك بن نبي** أسباب التخلف في العالم الإسلامي إلى: التخلف الفكري، انعدام الفاعلية، رجحان كفة الإستهلاك عن كفة الإنتاج، سوء استغلال الموارد المتاحة وانعدام الوعي الاقتصادي، بالإضافة إلى انعدام الإرادة الحضارية التي يجعلها المحور الرئيسي للتخلف، فحسب رأيه القضية التنموية لا ترجع إلى القصور في الموارد والإمكانيات بل في قصور في التصرف والسياسة والتخطيط وضرورة تكوين إرادة واضحة للخروج من التخلف يعد أمرا حتميا تفرضه الإرادة التنموية وذلك بإدراك الفرص والموارد المتاحة لديه لخلق الشروط الضرورية للإقلاع الاقتصادي بالاعتماد على الذات في التخطيط الاقتصادي لا على المشورات الاقتصادية الأجنبية.

I. اقتصاد القوت والتنمية في نظر مالك بن نبي:

في نظر مالك بن نبي " **لا يمكن تحقيق اقتصاد تنمية، بطريقة مستقلة عن اقتصاد متين لتحقيق القوت** " [17]، فحسبه بذلك تأكيده على أنه يجب على الدول المتخلفة ومنها الجزائر

التخطيط بكل وضوح وسائل القوت، والمتمثلة في ضرورة النهوض بالقطاع الزراعي حتى يؤمن القوت للأفواه الجائعة (السواعد العاطلة) والتي من شأنها بعد ذلك أن تضطلع بقضية التنمية **والإقلاع الاقتصادي** (حسب تسميته للخطة التنموية المقترحة)، ثم نخطط لوسائل التنمية، وأي استثمار يسعى للتنمية يجب أن يقوم التخطيط فيه على مسلمة مدرجة كمبدأ عام لكل تشريع اجتماعي اقتصادي من أجل دفع الآلة الاجتماعية في الحركة بغية تحقيق شروط الإقلاع، ألا وهي " **كل الأفواه تستحق قوتها، وكل السواعد يجب عليها العمل**".

ميَّز مالك بن نبي بين نوعين من خطتي التنمية:

- خطة تنموية عن طريق الإستثمار الكلاسيكي بالوسائل المالية.
- خطة تنموية قائمة على الإستثمار الاجتماعي لسائر الطاقات البشرية.

ويؤكد المفكر على أن اختيار الطريقة الكلاسيكية للإستثمار سوف يقودنا حتما إلى مأزق اقتصادي في البداية، " ثم إنه سيضع خطة تنميتها تحت رحمة رأس مال أجنبي بالضرورة، قد يتوفر لنا أو لا يتوفر، ثم إنه يفرض علينا قيودا لا نقدِّر مسبقا ثقلها على الصعيد السياسي"

أما الخيار الإستثماري الاجتماعي، ففي نظره يجب أن ينطلق من المسلمتين والمبدأين التاليين:

1. يجب القوت لكل فم.
2. يجب العمل لكل ساعد.

فالمسلمة الثانية لايمكن تطبيقها إلا بتحقق المسلمة الأولى، أي إذ لا تستطيع الدول المتخلفة أن تشغل السواعد كلها إذا لم تأخذ على عاتقها إطعام الأفواه جميعها، وبهذه المسلمتين يمكن أن يظهر جليا الربط العضوي والرباط الحيوي بين اقتصاد القوت واقتصاد التنمية، ولا يتأتى ذلك إلا أن نأخذ كمنطلق تخطيطي " إنتاج أقصى ما يمكن من الغذاء،

لتوزيعه على أليق صورة، بينما ما يخزن للاستهلاك وما يوفر للتصدير في نطاق مقتضيات التنمية".

ولقد حذا حذو هذا الإقلاع والتخطيط دولة الصين، حيث قدمت المثل في تطبيق هذه الخطة، من خلال ماساهم به القطاع الزراعي كوسيلة فعالة لبناء اقتصاد تنمية، فهي بذلك قد قدمت حلا لمشكلة القوت، بل ووفرت بعض منتجاتها الزراعية للتصدير.

ويرى الاقتصاديون أن سبب فشل الإستراتيجيات التنموية في البلدان الإسلامية يرجع بالدرجة الأولى إلى اعتمادهم على النماذج التنموية الغربية التي لا تنسجم مع قيم وأهداف المجتمع الإسلامي، وبالمقابل درجات المثالية التي أظهرها أخصائيو الاقتصاد الإسلامي عند وضعهم للإستراتيجيات التنموية الإسلامية والتي أبدت جليا عدم انسجامها مع الواقع ومجرياته، في حين ينبغي أن تستفيد هذه الإستراتيجيات من الخبرة المتراكمة في مجال التنمية في أماكن أخرى من العالم، وتحديد دور للمؤسسات المالية الإسلامية (تبني تجربة العمل المصرفي الإسلامي وتطبيقه في اقتصاديات كلا من إيران، السودان وباكستان، وتبني النظام الثنائي- الإسلامي والتقليدي-استجابة لحاجات مجتمع متعدد الأعراق، وتطبيق نظام الزكاة في باكستان ودمجه في السودان ضمن هياكله المالية، وتوضيح دور المساجد في العملية التنموية في إيران) على الرغم من أن هذه التجارب مازالت تحتاج إلى إصلاح وإعادة تنظيم ومتابعة وخطى طموحة في تطويرها وفقا لأساليب الإدارة الحديثة ودقة تقييمها.

II. الإستثمار في رأس المال البشري:

إن عملية التنمية في الفكر الإسلامي يجب أن تنطلق من الإنسان ثم تتجه لتغيير محيطه، عكس الرؤية الوضعية للفكر التنموي التي ترتكز على تنمية محيط الإنسان أولا، حيث أن الفكر الغربي التنموي ركز في كتاباته في الأدبيات التنموية على المال كعامل أساسي لتحقيق التنمية، ولكن هذه النظرة قد تغيرت في العقود الأخيرة لتتجه نحو التأكيد على العنصر البشري ضمن أولى أولويات التنمية، والذي يظهر جليا في ما يشهده العالم من ثورة معلوماتية في شتى المجالات، والذي عمل على تعزيز دور المعرفة في التنمية الاقتصادية، الأمر

الذي يستوجب معه ضرورة تبني استراتيجيات استثمارية لرأس المال البشري وإعداد برامج تكوين وتعليم العلوم والتكنولوجيا كأساس للخطط التنموية في البلدان الإسلامية حتى يمكن تثمين دوره الإيجابي الفعال في عملية التنمية.

من أجل ذلك، استرشد المفكر **مالك بن نبي** لحقيقة الإستثمار الاجتماعي عندما أدرك بقوله:

" إن القدرة الحقيقية لبلداننا لا توجد على محور القدرة المالية ولكن على محور القدرة الاجتماعية "

واستنار بفكرة أن **"التنمية عملية تنطلق من الإنسان"** من خلال قوله ": فالعالم الإسلامي ليس بيده أن يغير أوضاعه الاقتصادية إلا بقدر ما يطبق خطة تنمية تفتق أبعاده النفسية.. يجب أن تتضمن النهضة الاقتصادية هذا الجانب التربوي الذي يجعل الإنسان القيمة الاقتصادية الأولى كوسيلة تتحقق بها خطة التنمية[18] "، وبالنظر إلى أن الإنسان يلعب دورا حاسما في كل عملية تنموية، لذلك تستلزم هذه الأخيرة عناية خاصة بالموارد البشرية وترقيتها من خلال بناء استراتيجية تنموية اقتصادية واجتماعية تهدف إلى التشغيل الكامل للقوة العاملة المتوافرة والتي تشترط تحسين فعالية المنظومة التربوية ورفع المستوى العلمي والتقني.

3ـ2ـالآليات التنموية البديلة في الاقتصاد الإسلامي:

تتطلب الحلول التي اقترحها المهتمون بقضايا التنمية المستديمة وناشطو البيئة وحسب الاتفاقيات الدولية في قمة ريوديجانيرو عام 1992 أو قمة جوهانسبورغ 2002 أو اتفاقية كيوتو باليابان أو غيرها، تتطلب تكاليف عالية وتضحيات كبيرة من أصحاب الفائض المالي خاصة في الدول المتقدمة الصناعية لصالح الدول الفقيرة. إلا أن الحقيقة عكس ذلك فإن هؤلاء يتهربون من التزاماتهم اتجاه هذه الاتفاقيات لأنها تتعارض مع مصالحهم وتسعى شركاتهم إلى تحقيق مصالحها الخاصة دون مراعاة مصالح المجتمعات خاصة الفقيرة ودون إعطاء الأولوية للمحافظة على بيئتهم.

و هذا ما يطرح آلية تحقيق هذه التنمية المستديمة خاصة من جانب التمويل، ومن هنا فإن ميكانيزمات الاقتصاد الإسلامي تطرح كبديل تمويلي لما لها من خصائص لا تتعارض مع مصلحة المجتمع بل تعمل آلياتها على مطابقة مشروعية المشروعات للقواعد والأحكام الإسلامية بحيث تكون نافعة ومقبولة شرعا من حيث نشاطها [19]، وأن لا تكون مدخلاتها ومخرجاتها غير مقبولة شرعا وتضر بالمجتمع. كما تندرج هذه الآليات بهدف التكافل الاجتماعي ضمن أهدافها الأساسية لخدمة المجتمع.

ومن هذه الآليات:

العمل المصرفي الإسلامي:

حيث يعتبر أكثر قدرة وكفاءة على استثمار الموارد المتاحة في ظل استخدام مبدأ المشاركة لكفاءته في تحقيق الاستقرار الاقتصادي وتحقيق التنمية البشرية. ويسمح بالمشاركة في اتخاذ القرار وتحميل المسؤولية وبالتالي يدفع الجميع من وحدات الفائض ووحدات العجز للمساهمة في النشاط الاقتصادي وتنمية المجتمع وهي من أهداف التنمية المستديمة التي تسعى إلى تحقيقها. بالإضافة إلى تنوع صيغ هذا التمويل كالمضاربة والسلم والمزارعة والإستصناع والمغارسة وهي صيغ كفيلة بتمويل المشاريع العالية التكلفة مثل مشاريع التنمية المستديمة.

مؤسسة الزكاة والوقف:

يعد الوقف والزكاة مصدرا من مصادر التمويل التي تلجأ إليها الكثير من الدول العربية والإسلامية لتغطية العجز المالي التي تعاني منه. بحيث يتم تخصيص ريعه في كثير من المشروعات سواء الاجتماعية كبناء المساجد والمدارس ودور العلم ومراكز الرعاية الصحية، أو المشروعات الاقتصادية كالزراعة والري وإنشاء الطرق وتعبيدها وتوفير المياه الصالحة للشرب وإنجاز السكنات والصناعات الخفيفة... الخ وهناك العديد من الشواهد التي تعبر عن منجزات الوقف والزكاة عبر الحقب المختلفة للحضارة الإسلامية يقوم الوقف والزكاة بدور كبير في تحقيق العدالة في توزيع وإعادة توزيع الدخل والثروة بحيث أن أخذ الزكاة من أموال الأغنياء ورده للفقراء والمحتاجين يعتبر نوعا من أنواع إعادة توزيع الدخل والثروة في

المجتمع بما يحقق التقارب بين أفراد المجتمع ويحول دون تكديس الأموال في يد عدد معين من الأفراد يتحكمون في الاقتصاد وبذلك يمكن تحقيق توازن اجتماعي واقتصادي.

كما أن مؤسسة الزكاة والوقف تقوم بوظيفة تمكين الفقير من أغناء نفسه بحيث يكون له مصدر دخل يغنيه عن طلب المساعدة من غيره ولو كان هذا الغير الدولة نفسها. وبذلك تؤدي أموال الزكاة والوقف من تحويل أفراد المجتمع العاطلين والقادرين على العمل إلى أفراد منتجين وتحويلهم بعد حين من أفراد مستحقين للزكاة إلى أفراد دافعين للزكاة. بالإضافة إلى أنها تساهم في التآلف والمودة بين أفراد المجتمع، فالمستحق للزكاة يدرك أنه عضو في مجتمع إنساني كريم ومن ثم يشارك في بناء مجتمعه ويتحول إلى طاقة منتجة وفعالة تعمل من أجل الخير والصلاح.

وبالتالي يصبو هؤلاء إلى مجتمع قوي خال من الآفات والفساد والجرائم وينعم بالتضامن الاجتماعي والتكافل فيحس كل واحد بأن عليه واجبات تجب عليه فلابد من أدائها لأنه إذا قصر في أدائها فإن ذلك يؤدي إلى انهيار البناء عليه وعلى غيره، وهو ما تصبوا إليه أهداف التنمية المستدامة.

الشكل رقم 1: الدور الاقتصادي والاجتماعي للزكاة.

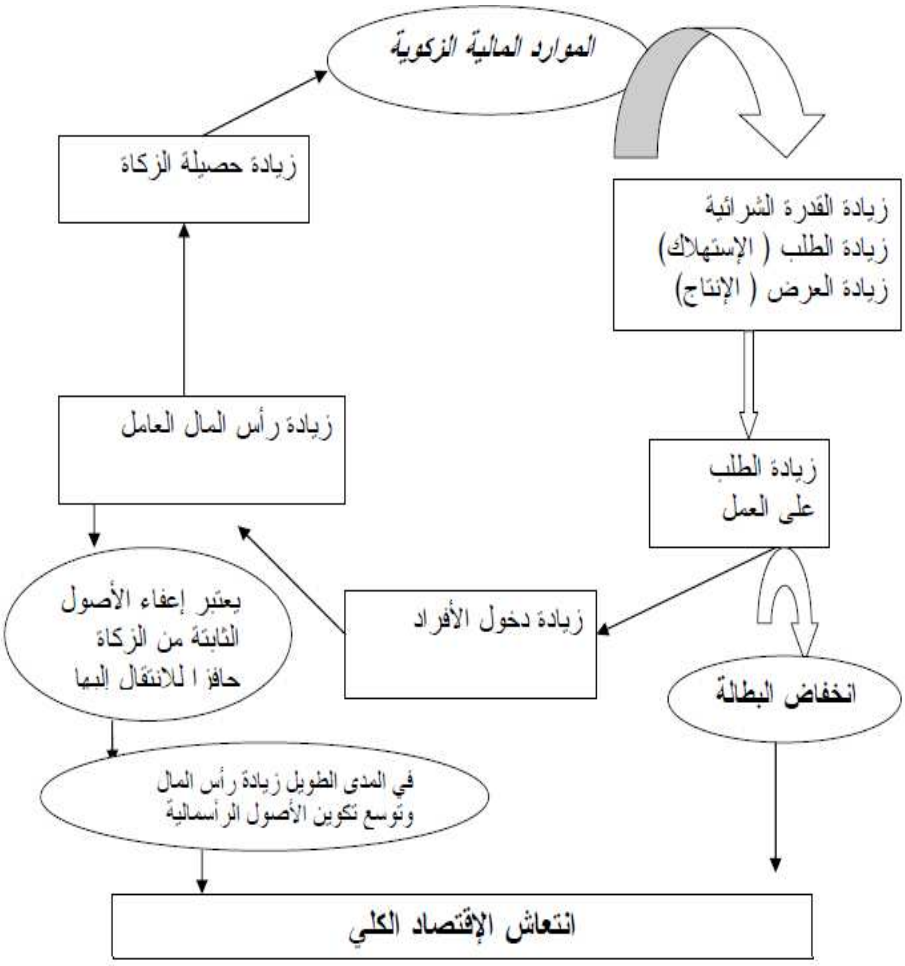

المصدر: د.سامر مظهر قنطقجي، الزكاة ودورها في محاربة الفقر والبطالة بين المحلية والعالمية، مركز الدكتور سامر لتطوير الأعمال، ص 08.

3.3ـ المعوقات الرئيسة للتنمية المستديمة في العالم الإسلامي:

هناك بعض المعوقات التي واجهت العديد من الدول في تبني خطط وبرامج التنمية المستدامة، لعل من أهمها ما يلي:

- الفقر والذي يعد السبب الرئيسي للعديد من المعضلات الصحية والاجتماعية والأخلاقية في دول العالم الإسلامي، حيث تزداد حدة الفقر والجوع والتهديدات للأمن الغذائي في الكثير من تلك الدول.
- النمو السكاني غير الرشيد وعدم وجود مواءمة بين النمو السكاني والموارد الطبيعية المتوفرة لتلبية الاحتياجات المتزايدة للسكان في العديد من الدول الإسلامية.

فلقد أدي النمو السكاني في تلك الدول إلي تزايد الطلب على الموارد البيئية والخدمات الصحية والتعليمية والاجتماعية. كما عملت الزيادة السكانية على نمو ظاهرة التوسع الحضري، واستمرار الهجرة من الأرياف إلى المناطق الحضرية، وانتشار ظاهرة السكن غير اللائق، والتوسع العمراني العشوائي، بالإضافة إلى تزايد عدد الفقراء والعاطلين وتدهور الأحوال المعيشية في كافة أرجاء الدولة بشكل عام، وفي المناطق العشوائية والتي تفتقر إلى وجود الخدمات الأساسية، بشكل خاص.

- تدهور قاعدة الموارد الطبيعية واستمرار استنزافها لدعم أنماط الإنتاج والاستهلاك الحالية، مما يؤدي إلى نضوب قاعدة الموارد الطبيعية وانتشار كافة أشكال التلوث التي تمس الماء والتربة والهواء وخاصة في المناطق الحضرية، ومن ثم إعاقة تحقيق التنمية المستدامة. بالإضافة إلى وطأة التحديات البيئية الكبرى الأخرى التي تتمثل في التغيرات المناخية والكوارث الطبيعية والتكنولوجية، مثل الفيضانات والزلازل وحرائق الغابات. بالإضافة إلى نقص الموارد المائية وندرتها وتدهور نوعيتها، والاستغلال غير المتوازن لخزانات المياه الجوفية، والاستخدام غير الرشيد والمبذر للمياه خاصة في المجال الزراعي. فضلا عن تدهور التربة والأراضي الزراعية، مما يؤدي إلى تراجع التنوع البيولوجي وفقدان العديد من الأصناف النباتية والحيوانية، وكذلك تدهور البيئة الساحلية والبحرية، واستنزاف

الثروة السمكية. وأخيرًا، فهناك العديد من المخاطر البيئية الناجمة عن دفن النفايات الخطيرة والسامة الناتجة عن الأنشطة الصناعية أو الأسلحة الكيمائية والمبيدات الحشرية.

- عدم كفاية مصادر التمويل اللازم لتحقيق التنمية البشرية والبيئية المستديمة وبناء القدرات، وعدم وفاء الدول المتقدمة بتقديم المساعدات التي وعدت بها للدول النامية.
- ضعف مستوى فعالية الأنظمة التعليمية والبحثية وقصورها عن مسايرة التقدم العلمي والتقني في العالم ومستلزمات تحقيق التنمية المستديمة ونقل التكنولوجيا لبلدان العالم الإسلامي، بالإضافة إلى مشكلة كبرى تعاني منها الدول الإسلامية وهي هجرة العقول إلى الدول المتقدمة.
- الديون: تمثل الديون أحد أهم المعوقات التي تحول دون نجاح خطط التنمية المستديمة وتؤدي للتأثير سلبًا في المجتمعات الفقيرة بصورة خاصة، والمجتمع الدولي، بصفة عامة، حيث تشكل الديون وأعباء خدمتها عبئًا كبيرًا على اقتصاديات الغالبية العظمى من دول العالم الإسلامي.

خلاصة:

يشهد كوكب الأرض والعالم بأسره مشاكل بيئية كارثية تزداد يوما بعد يوم بسبب الاستغلال غير العقلاني للموارد الطبيعية، إضافة إلى انعدام الوعي والثقافة البيئية من خلال اللامبالاة واللامسؤولية التي يتمتع بها أفراد المجتمع، والمنظمات التي تتجلى سلوكياتها في الإسراف والفساد الذي زج بالشعوب والبنوك، والحكومات كما نعيش في عصرنا إلى الدخول في أزمة اقتصادية عسيرة.

كل هدا سبب دعرا لدى المجتمع الدولي الذي أضحى يبحث عن الوسائل والطرق للتخلص من هده المشاكل التي تهدد الحياة البشرية والحيوانية والنباتية، ونتيجة لهذا فان انتهاج نموذج تنموي مستدام يقوم على أساس تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية أصبح أمرا جد هام ومستعجل.

و في هذا الصدد تعتبر التنمية المستدامة البديل التنموي الذي بإمكانه توفير الحلول والعدالة التي تنقص شعوب العالم خاصة إذا وظفت تعاليم الدين الإسلامي في مختلف أنشطتها وتعاملاتها، حيث يجد الباحث في السنة النبوية وكتاب الله العظيم قواعد وقيما عظمى لتحقيق التنمية المستدامة وحماية البيئة، والحث على العمل وتحقيق التنمية المتكاملة بمختلف صورها، وعلى حماية المخلوقات التي تعيش على الأرض والإحسان إليها، بما في ذلك حماية الإنسان من شرور نفسه ومن ظلم أخيه الإنسان، مع الاستفادة مما في الأرض من موارد وثروات وفق ضوابط خاصة من غير إفراط ولا تفريط.

أهم التوصيات:

- ❖ دراسة قضايا التنمية المستديمة وحماية البيئة من منظور إسلامي، وتعريف الآخرين بذلك، نظرا لأهمية ذلك في التصدي للمشكلات البيئية وغيرها التي يعاني منها العالم حاليا.
- ❖ الاهتمام بتدريس الاقتصاد الإسلامي في جامعاتنا ومعاهدنا، وتشجيع البحوث.
- ❖ التأكيد على أهمية التعاون بين الباحثين الشرعيين والمختصين لمعالجة قضايا التنمية المستدامة المختلفة.
- ❖ تضمين مناهج التعليم في المراحل المختلفة منهج الإسلام في التعامل مع قضايا التنمية المستدامة، ووضع الحلول لمشكلاتها وفق متطلبات الشريعة الإسلامية.
- ❖ دعوة المفكرين والفقهاء والباحثين وخبراء التنمية المستدامة إلى التعاون فيما بينهم لعرض الرؤية الإسلامية الشاملة للتنمية المستدامة وسبل تحقيقها في دول العالم الإسلامي، والعمل على تصحيح المسار الحالي.
- ❖ تطوير مؤسسات الزكاة في الدول الإسلامية وتفعيل دورها، حيث تعد الزكاة وسيلة فعالة في محاربة الفقر والبطالة وتقليل حدة التفاوتات بين طبقات المجتمع وتدعيم الاستقرار الاجتماعي والحد من الركود الاقتصادي وإنعاش الاستثمار. ولقد أثبتت

تجارب العديد من الدول أن أنجح وسيلة لمعالجة الفقر والبطالة، تتمثل في إعادة تأهيل الفقراء للمساهمة في العملية الإنتاجية من خلال المشروعات والصناعات الصغيرة، والتي يمكن أن يتم تمويلها من خلال مؤسسات الزكاة في الدول الإسلامية.

- السعي إلى تحقيق العدل الذي دعا إليه الإسلام ونشر ثقافة الأخوة والتسامح بين الشعوب الإسلامية، وذلك من خلال العمل على إزالة أسباب النزاعات والصراعات بالوسائل السلمية سواء بين الشعوب أو بين فئات المجتمع الواحد.
- والعمل على استصدار تشريعات وقوانين دولية، تلزم المجتمع الدولي بتجريم الممارسات والسياسات المؤثرة على الموارد البيئية والبشرية، والتي تؤدي إلى عرقلة مسيرة التنمية في الكثير من الدول مثل هدم المنازل، وتلويث البيئة بالأسلحة الكيماوية، واستخدام قاعدة الموارد الطبيعية بإسراف وتبذير.
- يجب أن تراعى القيم الأخلاقية المتعلقة بحماية البيئة في برامج التنمية المستدامة ومشروعاتها التي يجري تنفيذها في دول العالم الإسلامي.
- تفعيل دور الدولة في النشاط الاقتصادي، والعمل بالشفافية، والإفصاح، والرقابة على مختلف المؤسسات، ومحاربة الفساد الذي أصبح ينخر جسد الأمة الإسلامية خاصة، وما يشهده العالم اليوم جراء الأزمة المالية العالمية.
- تنويع صيغ التمويل الإسلامي أ ففي مجال عقود التبرعات يوجد الوقف، والهبة، والعارية، وفي مجال التمويل الإسلامي الائتماني نجد: القرض، والجعالة، والإجارة، وفي مجال التمويل بالمشاركة توجد: المضاربة، والمزارعة، والمساقاة، وأيضا التمويل التعاوني (تبادل الخدمات على سبيل المثال)، وصيغ أخرى للتمويل اللاربوي كالقرض الحسن أو نظام الجمعية...الخ
- تمكين أصحاب الدخل الضعيف على وجه الخصوص من امتلاك سكنات بتمويل لا ربوي يرضيهم ويرضي المولى عز وجل، وهذا ما يوفر الاستقرار والعيش الكريم للأفراد.

- ❖ دعم البنك الإسلامي للتنمية كمؤسسة مالية لإسلامية رائدة لتوسيع نشـــاطه ودلـــك بمساهمة دول المؤتمر الإسلامي من أجل تحقيق مبدأ التكافل الاجتماعي لصالح البلـــدان الفقيرة بالدرجة الأولى.
- ❖ السعي إلى تشكيل وحدة اقتصادية إسلامية عالمية.

قائمة المصادر والمراجع التي اعتمدت عليها الورقة البحثية:

- **القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف**.
- **لسان العرب**، ابن منظور.
- د.عبد العزيز قاسم محارب.**التنمية المستديمة في ظل تحديات الواقع**، دار الجامعـــة الجديـــدة، الإسكندرية،.
- محمد عبد العزيز عجمية وإيمان عطية ناصف، **التنمية الاقتصادية: دراسات نظرية وتطبيقية**، الإسكندرية، الدار الجامعية، 2003.
- عبد القادر محمد عطية، **اتجاهات حديثة في التنمية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003
- د. عبد الله الغانم، **التنمية من منظور إسلامي**، مركز الدراسات الإســـتراتيجية والمســـتقبلية، جامعة الكويت، العدد الثاني، أبريل 2004.
- تيسير الرداوي، **التنمية الاقتصادية**، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، جامعة حلب، 2003.
- إبراهيم العيسوي، **التنمية في عالم متغير**، القاهرة، دار الشروق، 2003.
- خالد مصطفي قاسم، **إدارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة**، الدار الجامعية الإسكندرية، 2007، ص 157.
- خبابة عبد الله، رابح بوقرة، **الوقائع الاقتصادية: العولمة– التنمية المستدامة**، مؤسسة شباب مصر، الإسكندرية، 2009، ص324 .

- أحمد أبو اليزيد الرسول، **التنمية المتواصلة: الأبعاد والمنهج** القاهرة، مكتبة شباب المعرفة، 2007

- نقوت وفاء، ريم قصوري، **الأمن المائي العربي لمواجهة التحديات المستقبلية للتنمية المستدامة،** الملتقى الوطني حول اقتصاديات المياه والتنمية المستدامة، يومي 30 نوفمبر 01ديسمبر 2011 بسكرة.

- د .محمد يعقوبي، أ مسعود ميهوب، **التنمية المستدامة: تقييم للفكر الوضعي ورؤية إسلامية،** الملتقى الدولي حول: مقومات تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاد الإسلامي، جامعة قالمة يومي 03 و04 ديسمبر 2012.

- مالك بن نبي، **مشكلات الحضارة – بين الرشاد والتيه** –، دار الفكر، ط 02، 2002.

- مالك بن نبي، **المسلم في عالم الاقتصاد**، دار الفكر المعاصر، دمشق –سوريا، 2012/10.

- محمد بوجلال، **البنوك الإسلامية مفهومها، نشأتها، تطورها، نشاطها، مع دراسة تطبيقية على مصرف إسلامي**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1990.

لهوامش:

- مصطلح التنمية المستديمة (صيغة اسم فاعل) هي أكثر دقة من مصطلح التنمية المستدامة (صيغة اسم المفعول) وذلك وفق ما يعكسهالمعنى الغوي في كلا الحالين، لأن اسم الفاعل بنية صرفية تدل على الحدث ومحدث الحدث، فحين نصف التنمية بأنها مستديمة، فقد جعلنا ديمومة التنمية راجعة إلى قوى دفع ذاتي نابعة من التنمية ذاتها، فهي محدثة الاستدامة وتضمن استمراريتها، بينما صيغة اسم المفعول (المستدامة) تدل على الحدث، ومن وقع عليه الحدث، وهذا يعني أن ديمومة التنمية راجعة إلى قوى خارجية، لأن التنمية هنا وقع عليها حدث الإدامة من الخارج.

1- أنظر في: **التنمية المستديمة في ظل تحديات الواقع**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2011، ص17. للدكتور، عبد العزيز قاسم محارب.

2- محمد عبد العزيز عجمية وإيمان عطية ناصف، **التنمية الاقتصادية: دراسات نظرية وتطبيقية**، الإسكندرية، الدار الجامعية، 2003، ص 71.

3- عبد القادر محمد عطية، **اتجاهات حديثة في التنمية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003، ص11 .

4- د. عبد الله الغانم، **التنمية من منظور إسلامي**، مركز الدراسات الإستراتيجية والمستقبلية، جامعة الكويت، العدد الثاني، أبريل 2004، ص121.

5- تيسير الرداوي، **التنمية الاقتصادية**، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، جامعة حلب، 2003، ص87 .

6- إبراهيم العيسوي، **التنمية في عالم متغير**، القاهرة: دار الشروق، 2003، ص ص 17- 18.

7- **لسان العرب**، ابن منظور، دار صادر، بيروت، الجزء الخامس عشر، صفحة 341.

8- المرجع السابق، الجزء الثاني عشر، صفحة 213.

9- خالد مصطفي قاسم، **إدارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة**، الدار الجامعية الإسكندرية، 2007، ص 157.

10- خبابة عبد الله، رابح بوقرة، **الوقائع الاقتصادية: العولمة- التنمية المستدامة**، مؤسسة شباب مصر، الإسكندرية، 2009، ص324 .

11- سورة الإسراء الآية 70.

12- سورة هود الآية 61.

13- سورة يونس الآية 14.

♦- G.H.BRUNDTLAND: Premier Ministre Norvégien, Présidente de la Commission Mondiale sur l'Environnement et le DEVELOPPEMENT DURABLE, DANS LE RAPPORT (***Our Common Future***), 1987, Les conclusions de son rapport ont d'ailleurs abouti à la convocation du sommet de la Terre à Rio de Janeiro, en 1992.

14- أحمد أبو اليزيد الرسول، **التنمية المتواصلة: الأبعاد والمنهج** القاهرة، مكتبة شباب المعرفة، 2007 ص ص، 77 – 76.

15- نقوت وفاء، ريم قصوري، **الأمن المائي العربي لمواجهة التحديات المستقبلية للتنمية المستدامة**، الملتقى الوطني حول اقتصاديات المياه والتنمية المستدامة، يومي 30 نوفمبر 01ديسمبر 2011 بسكرة، ص 7.

16- د .محمد يعقوبي، أ مسعود ميهوب، **التنمية المستدامة: تقييم للفكر الوضعي ورؤية إسلامية**، الملتقى الدولي حول: مقومات تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاد الإسلامي، جامعة قالمة يومي 03 و04 ديسمبر 2012 ص ص، 204-205.

17- مالك بن نبي، **مشكلات الحضارة- بين الرشاد والتيه** -، دار الفكر، ط 02، 2002، ص183 .

18- مالك بن نبي، **المسلم في عالم الاقتصاد**، دار الفكر المعاصر، دمشق -سوريا، 2012/10، ص92 .

19- محمد بوجلال، **البنوك الإسلامية مفهومها، نشأتها، تطورها، نشاطها، مع دراسة تطبيقية على مصرف إسلامي**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1990، ص 85.

المحور الرابع

الفكر الإسلاميّ والتّراجم والفنون